كلكتف او جنب من سمين او هزيل ثم المنهج معتاد بالرفع
صفة للعظم قل وبلده الذي ينبح فيه ولا يجوز ان يذكر نبح رجل
بعينه الا ان يضاف اليه اضافة تعريف من غير ارادة لنسبه فيجوز
كما قاله الماوردي ثم سم واعتمده ج ف ثم انه لا بد من ذكر لون الثوب
قال واحاله فهم محمول على الغالب اوضدها اي الثلاثة فضد الخلفا
الرقة بالدال وهما وصفان للغزل وضد الصفاقة الرقة بالرا
وهما وصفات للنسج والاولى منهما انضمام الخيوط الى بعض
والثانية عدم ذلك فيكون مهلهل النسج وضد النعومة الخشونة
كما له يخفى على الشامي فيجب قبول بدل الشامي ان اختلف الغرض
قبل شهر وكذا بعده ان كان الصبغ يحتاجها لم يبد فرجه
او غسل ما عهد الغرج ولا يصح السلم في المنبوش لانه لا ينضبط
كامر بل يشترط ذلك فان قيل الدينية داخلة في حقيقة السلم
فكيف يصح جعلها شرطا لان الشرط خارج عن المشروط
اجيب بان الفقهاء قد يريدون بالشرط ما لا بد منه فيتناول جزء
الشيء موضوع لاي للدين لاختلاف اللفظ اي لان اسم السلم
يقتضي الدينية والدينية مع التعيين متناقضان عن قليوبي
صغيرة اعلم انه ليس المعول عليه الصغر والكبر بل العبرة بكثرة الثمار
وقلتها فاقلم هذا واذا عين غير محل يقين نعم لو اتى باجود منه وجب
قبوله او ضيعة هي العقار والمراد هنا ما فيه ثمار من العقارات
كالدور في غير غرناحية اي في زمن منه اما اذا اسلم في كل فلا يصح للقطع
بتلف بعضه والنكاح والكتابة الرقيق المرتد وكذا المصحف
وكتب علم فيها آثار السلف ثم لصحة عقد السلم فيه ثم للترتيب الاجباري
اي الذكري لا المعنوي والفرق بينها وبين الخمسة السابقة كما دل عليه
صنيعه ان المعتبر في هذه وجودها في العقد الا السابع ففي حريمه
والمعتبر في تلك وجودها في المعقود عليه في الواقع قاله سم ح ابن حجر

اذ

اذ وجدت الشروط الخمسة السابقة ان يصفه اي في العقد
جنسه ونوعه قد يغني ذكر النوع عن ذكر الجنس كالضأن والمعز
يغني عن ذكر الغنم سم بالقيد الاول اي قوله التي يختلف بها الثمن اه
لان الاصل عدمه قال ج واعتمد ضمنا انه يغتفر ذكر البكارة او
الثيوبة مع ان الاصل عدم الثيوبة وبرد بانه للغلب وجودها صارا
بمنزلة ما الاصل وجوده او عدفيما يعد كالطوب والفاسول
فان قلت لم يتعين هنا في المكيل الكيل وفي الموزون الوزن
كما في الربا اجيب بان المقصود هنا معرفة القدر وهي معرفة
المماثلة بعادة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ضابطها في المكي
والبقول كل رجلة والملوخية معتد كما سلمت اليك في
مائة بطيخة كل واحدة رطلان اهله معلوما اي لها او لقد
غيرها فان قيل لم اكتفي هنا بمعرفة العاقدين او معرفة عدلين
ولم يكتفوا بذلك في صفات المسلم فيه كما تقدم اجيب بان الجهالة
هنا راجعة الى الاجل وهنا كالى المعقود عليه فجاز ان يحتمل
هنا ما لا يحتمل هناك واذا تقرر انه لا بد ان يكون معلوما فلا يجوز
بما يختلف كالحصاد اي بالفعل وقدوم الحاج والميسرة اي اليسار
ولا يصح التاقيت بالشتا والصيف والقطاف الا ان يريد العاقدان
وقتها المعين ان عرفه المسلم وعدلين منهم اي المسلمين
بخلاف ما اذا اختص الكفار بمعرفتها اذ لا يعتد بقولهم نعم ان
كانوا عددا كثيرا يومن تواطيهم على الكذب جاز لحصول العلم بقولهم
عن وانه اطلع الشهر كان قال مختصره لي بعد شهر وقيل يصح
كالاداء القياس صحة في المتيقن دون المتيقن عليه للفرق المذكور
فالراجح عفو قتات المسك كالعنبر الوزن فقط دون الملل في الاصغار
فتصح كيلا ووزنا اذا عم وجودها اسم لانه يحتاج معه الى ذكر الجزم
فيورث عزة الوجود فينتفي فيه الوزن بان يقول اسلمت